

الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية: الاستراتيجية وخطة العمل العالميتان

مؤشرات التقدم المقترحة

١- طلب القرار ج ص ع ٦١-٢١ إلى المديرية العامة، القيام بجملة أمور، من بينها استكمال العناصر المتعلقة من خطة العمل، بما فيها مؤشرات التقدم، وتقديمها لتتظر فيها جمعية الصحة العالمية الثانية والستون. وترد أدناه مجموعة مؤشرات التقدم المقترحة.

٢- وستكون المؤشرات بمثابة الأساس الذي ستنبنى عليه عملية إعداد التقارير العادية عن الأداء والتقدم المحقق بشكل عام لتقديمها إلى جمعية الصحة العالمية عن الثنائيات التي تغطيها التقارير. وقد حددت لكل عنصر مجموعة من المؤشرات التي تتيح قياس النتائج المحققة في سياق الأهداف الرئيسية الخاصة بذلك العنصر. وفيما يتصل ببنود الأنشطة التي يرتبط تنفيذها بعدة عناصر، تم إدراج مؤشر قياس النشاط المعني في سياق العنصر الذي تم تحديده باعتباره أكثر العناصر المعنية أهمية. وتم بالإضافة إلى ذلك تحديد مؤشرين شاملين لقياس التقدم المحرز بوجه عام.

٣- وتتنطبق المؤشرات المقترحة على طائفة الأمراض المحددة في إطار الاستراتيجية (أي أمراض النمطين الثاني والثالث واحتياجات البحث والتطوير المحددة في البلدان النامية فيما يتصل بأمراض النمط الأول)، مع إمكانية تطبيقها، قدر المستطاع، على كل من المستحضرات الصيدلانية المستندة للبحوث والممارسات الطبية التقليدية.

العنصر ١- تحديد الأولويات في احتياجات البحث والتطوير

- الانتهاء من تحليل الفجوات في مجال البحث والتطوير، بما في ذلك العواقب الصحية الناجمة عن تلك الفجوات في البلدان النامية، وإعداد تقرير عن التحليل ونشره وتوزيعه
- عدد البلدان النامية التي تمتلك خططاً وطنية بشأن البحث والتطوير المتصلين بالصحة وبشأن بناء القدرات، والتي تحدد أولويات البحث والتطوير بناءً على احتياجات الصحة العمومية والثغرات القائمة في مجال البحث والتطوير
- عدد التقارير التوافقية المنشورة بشأن الاحتياجات العالمية من البحوث والأولويات الخاصة بالأمراض أو بأنماط التدخل

العنصر ٢- تعزيز البحث والتطوير

- عدد البلدان التي تدرج عنصر البحث والتطوير في خططها الاستراتيجية الوطنية بشأن القوى العاملة الصحية والمهن ذات الصلة
- عدد مبادرات التنسيق على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي الجديدة أو المعززة في مجال البحث والتطوير المتصلين بالصحة، بما في ذلك التنسيق بين الكيانات العامة والخاصة
- عدد المبادرات الجديدة أو المحسنة الرامية لإتاحة الحصول، بشكل فعال وميسور التكلفة، على المنشورات والمعلومات كالمعارف المستخلصة من البحوث، ونتائج البحوث، والتكنولوجيات المستخدمة فيها
- نسبة المنشورات التي تخضع لمراجعة جماعية والتي توجد المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن وضعها في أحد البلدان النامية.

العنصر ٣- بناء القدرة على الابتكار وتحسينها

- عدد مراكز البحوث الجديدة والقائمة في البلدان النامية التي يتم تعزيزها من خلال الدعم والتطوير المؤسسي الشامل
- نسبة البلدان النامية التي تتطابق معايير نظمها الوطنية للبحوث الصحية مع المعايير الدولية
- عدد البلدان التي تم تقييم ودعم واعتماد سلطاتها التنظيمية الوطنية
- عدد ما يتم وضعه أو تحديثه من معايير الجودة والمعايير الأخلاقية العالمية، والمستحضرات المرجعية، والدلائل الإرشادية وأدوات تحسين الجودة والتقنين الفعال للمنتجات^١ والتكنولوجيات الصحية
- عدد البلدان التي تتضمن سياستها الوطنية بشأن الطب التقليدي عنصري البحث والتطوير.

العنصر ٤- نقل التكنولوجيا

- عدد التكنولوجيات المتصلة بالصحة التي يتم نقلها من التكنولوجيات ذات العلاقة بنطاق الاستراتيجية
- عدد مبادرات التنسيق والتعاون الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية لتوسيع وتيسير نقل التكنولوجيا المتصلة بالصحة، بما في ذلك نقل التكنولوجيات بين الكيانات العامة والخاصة.

١ يقصد بعبارة "المنتجات الصحية" هنا اللقاحات ووسائل التشخيص والأدوية وفقاً للقرار جص ع٥٩-٢٤.

العنصر ٥- تطبيق وإدارة شؤون الملكية الفكرية من أجل الإسهام في الابتكار وتعزيز الصحة العمومية

- عدد البلدان التي تنفذ مبادرات تعزيز قدرات إدارة وتطبيق حقوق الملكية الفكرية من أجل الإسهام في الابتكار وتعزيز الصحة العمومية، بما في ذلك القدرات المتعلقة بوضع الاتفاقات الدولية وتطبيقها
- عدد البلدان التي تدرج في تشريعاتها الوطنية أوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العمومية فيما يخص اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية
- عدد ونوع المبادرات المشتركة بين الأمانات والأجهزة الرئاسية التابعة للمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، والتي ترمي إلى تنسيق الأعمال ذات الصلة بالملكية الفكرية والصحة العمومية.

العنصر ٦- تحسين التسليم والإتاحة

- عدد البلدان التي تقوم بصياغة وتنفيذ سياسات رسمية وطنية بشأن الحصول على المنتجات والتكنولوجيات الطبية الأساسية ذات النوعية الجيدة واستخدامها
- عدد البلدان التي تصمم أو تعزز نظم المشتريات والإمدادات الوطنية الشاملة
- عدد المنتجات الصحية ووسائل التشخيص ذات الأولوية التي يتم تقييمها والتحقق المسبق من صلاحيتها لكي تشتريها الأمم المتحدة
- عدد البلدان التي تمتلك وتنفذ خططاً استراتيجية وطنية أو إقليمية بشأن القوى العاملة الصحية والمهن المتصلة بالصحة، بما في ذلك السياسات والممارسات الإدارية المتبعة فيما يخص الحوافز والتنظيم والاحتفاظ بالموظفين
- عدد البلدان التي يوجد فيها عدد كاف من المهنيين المؤهلين أو المدربين في مجال التنظيم المتصل بالصحة ومجالات الاختصاص المعينة التي تشكو من نقص.

العنصر ٧- تأمين آليات للتمويل المستدام

- تقديم تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالبحث والتطوير والتمويل
- عدد مبادرات التمويل المستدام الجديدة أو التي يتم تعزيزها، بما في ذلك المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص
- الزيادة التي يتم تسجيلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في التمويل المستدام للبحث والتطوير المتصلين بالصحة فيما يخص الاستراتيجية^١.

١ من المنتظر أن يتولى فريق الخبراء العامل المعني بالبحث والتطوير والتمويل المنشأ بموجب القرار جص ٦١-٢١ تقديم البيانات المرجعية/ التوجيه.

العنصر ٨ - إنشاء نظم للرصد والتبليغ

- تقديم تقارير منتظمة بشأن التقدم المحقق في تنفيذ الاستراتيجية
- عدد البلدان وسائر أصحاب المصلحة الذين ينفذون التوصيات بشأن السياسات المتصلة بالاستراتيجية العالمية بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية
- تقديم تقارير بشأن آليات الحفز والصعوبات المتعلقة بابتكار المنتجات الصحية والأجهزة الطبية والحصول عليها.

المؤشرات الاستراتيجية الشاملة الأخرى

- عدد المنتجات الصحية الجديدة والمحسنة التي تحصل على إقرار دولي بصلاحياتها للاستعمال
- عدد التدخلات واستراتيجيات التنفيذ الجديدة والمحسنة التي تم تحديد فعاليتها، والبيئات التي تتاح للمؤسسات المناسبة بغية اتخاذ القرارات في مجال السياسة العامة.

= = =